لان المرفوع ليس فاعلا ولا مفعولا اذ النهر مكان الجرى والنهار زمان الصوم والسيل قائم اى مالى
لا مهلو وامام ظرف لا مفعول لا نا نقول الفاعل والمفعول فى التقسيم اعم من ان يكونا حقيقة او بالتاويل والمفعول
وهما فى الامثلة المذكورة بالتاويل كذا قال المحقق اللقانى وفيه انه يحتاج الى التعميم لو كان المراد بالفاعل الفاعل
اللغوى وهو ممنوع لجواز ان يكون المراد بهما الفاعل الاصطلاحى ولا شك ان المرفوع فى جميع الامثلة المذكورة والمفعول
بالنظر الى الاصطلاح به فاعل حقيقة هذا ولما كان المبنى للفاعل بالنسبة الى المبنى للمفعول بمنزلة العلة المعلول ومفعول
قدمه عليه فقال فالمبنى للفاعل منه اى من الماضى ما اى ماض او الماضى الذى كان اوله مفتوحا وذلك فيما لم يبدا
بهمزة الوصل نحو نصر واكرم او كان اول متحرك منه مفتوحا وذلك فيما بدئ بها نحو احتمع فان اول متحرك
منه هو التاء لان الفاء ساكنة والهمزة غير معتد بها لسقوطها فى الدرج وهى مفتوحة فان قيل
لو قال ما كان اول متحرك منه مفتوحا لاندرج فيه القسمان لان اول متحرك من نصر هو النون كالتاء
من احتمع فلم عدل عنه المصنف الى ما عبر به احيب بانه فعل ذلك لمزيد الايضاح ولا محذور
فى استعماله اى جنس ما او كان اول متحرك منه مفتوحا لان الغرض منها التقسيم للحد ودونها نص
اد خالها فى الحد اذا كان للشك مثلا وانما فتح اول متحرك منه فى نحو فعل لانه لا يبتدأ بساكن وفى نحو
افتعل لئلا يلزم التقاء الساكنين وكون الفتح اخف الحركات كما بنى على الفتح سواء كان مبنيا للفاعل او مبنيا
للمفعول اما البناء فلانه الاصل فى الفعل واما الحركة فلمناسبته للاسم مناسبة ما بوقوعه موقعه مثل
زيد ضرب وزيد ضارب واما الفتح فلما مر الا اذا اتصل به ضمير الرفع البارز فيبنى على السكون كراهة
توالى اربع حركات فى ما هو كالكلمة الواحدة او الواو فيبنى على الضم للمناسبة نحو ضربوا زاد الشارح
او كان معتلا نحو غزا ورمى وتنظر فيه المحقق اللقانى بان وجود الالف فرع عن فتح ما انقلبت عنه قال
فان قلت هو مبنى باعتبار الالف فانها الان اخره وهى ساكنة قلت قد استوفى البناء مقتضاه فى الحرف
الاصلى فلا يكون السكون فى الالف بناء انتهى قال المحقق اللقانى دخول كان مفسد للحد

لصدقه بها على نحو ضرب مبنيا للمفعول وعدم صدقه على نحو ضرب مبنيا للفاعل انتهى وفيه نظر لعرف
مما مر فى صدر بحث اللاحق المزيد فيه مثاله اى مثال المبنى للفاعل والمثال جزئى يذكر لايضاح القاعدة
وايصالها الى فهم المستفيد واما الشاهد فهو جزئى يستشهد به فى اثبات القاعدة لكونه من التنزيل او
كلام العرب الموثوق بعربيتهم فهو اخص من المثال كذا قال الشارح فى المطول فقال بعض المحشين فى حاشيته
ليس معنى كون الشاهد اخص من المثال ان كل شاهد مثال من غير عكس فانه لا يستقيم لان المراد من
الذكر للاثبات والايضاح اما الذكر لهما فقط او الذكر لهما فى الجملة سواء كان الذكر لامر اخر ايضا ام لا فعلى
الاول يكون بينهما تباين كليا وعلى الثانى يكون بينهما عموم وخصوص من وجه بل بمعنى ان كل ما يصلح
شاهدا يصلح مثالا من غير عكس لان الاثبات لا يكون بكل كلام بل لا بد من كونه معتدا به وان يكون
من التنزيل او الحديث او كلام من يوثق بعربيته بخلاف الايضاح فانه لا يحتاج فيه الى ذلك انتهى
وقال بعضهم المراد بالمثال هنا الشخص ومنه تمثل بين يدى الامير اى قام مثاله بين يديه ولا شك ان الجزئى
يتشخص فيه الكلى لانه هو مع زيادة المشخصات وهذا بناء على ما هو شائع من ان الكلى فى ضمن
جزئياته والتحقيق ان الكلى لا يقبل الوجود الخارجى اذ الموجود فيه لا يقبل الشركة فلا يكون
كليا بل هو سابل الموجود فيه اى الخارج شئ مطابق للكلى يطلق عليه انه جزئى له ولا يخفى ما فى هذا الاول
نصر للواحد الغائب نصرا للاثنين الغائبين نصروا لجماعة الذكور الغائبين نصرت للواحدة الغائبة
نصرتا للاثنتين الغائبتين نصرن لجماعة الاناث الغائبات نصرت للواحد المخاطب نصرتما للاثنين
المخاطبين نصرتم لجماعة الذكور المخاطبين نصرت للواحدة المخاطبة نصرتما للاثنتين المخاطبتين
نصرتن لجماعة الاناث المخاطبات نصرت للمتكلم وحده نصرنا للمتكلم مع غيره وقس على هذا المذكور
من مصرف نصر مصرف فعل وتفعل وافتعل وانفعل واستفعل وافعل وافعال وافعوعل
فقل دحرج دحرجا دحرجوا دحرجت دحرجتا دحرجن دحرجت دحرجتما دحرجتم دحرجت دحرجتما

لا يخفى ان المبادر من ان المثال هنا للحقيقة … فى هذا الكلام … الايضاح … اللفظ على ما …

ولا يذهب عليك ان جعل المثال فى كلام المص بالمعنى المذكور متعذر اذ لا ايضاح فيما ذكر لقاعدة فليحمل على ما يقرب من ذلك وهو جزئى يذكر لمطلق الايضاح مجازا مرسلا او استعارة مصرحة ح

Copyright © King Saud University